مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات الأوروبية – الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟
اسم الكاتب: أ.م.د. سعدي كريم سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6834
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 23:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الأوروبية- الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟

الاستاذ المساعد الدكتور
سعدي كريم سلمان(*)

المقدمة:

على مدى التاريخ الحديث ظلت أوروبا الغربية العنصر الفاعل والمتحكم لمدة طويلة في العلاقات الدولية، حيث كانت دولها تسيطر على مجموعة من المستعمرات في شتى أنحاء العالم، إلاّ أن الوضع قد تغير في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد أصبحت أوروبا الغربية موضعاً وهدفاً للنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد تحملت أعباء سباق التسلح، كأداة رئيسة، مع الاتحاد السوفيتي السابق ومنعه من تحقيق أي تفوق، الأمر الذي أثقل كاهلها، وترتب عليه بروز كل من أوروبا واليابان، وهما حليفان كبيران للولايات المتحدة، كقوى عظمى اقتصادية جديدة حيث استطاعتا أن تحققا تفوقاً هائلاً في المجالات الاقتصادية وتطوير قدراتهما التكنولوجية، إذ تم إعفاؤهما من تحمل أعباء سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي السابق.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب البادرة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى إلى انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام العالمي الجديد، إلاّ أن هذا النظام يشهد تحولات هيكلية في قمته تتمثل بمحاولة قوى دولية أن ترقى إلى مستوى القوة العظمى، على الأقل على الصعيد الاقتصادي، وبالذات الاتحاد الأوروبي لمنافسة الولايات المتحدة في تفردها العالمي. فهل يستطيع الاتحاد الأوروبي النهوض بهذا الدور؟

تحاول هذه الدراسة بيان مدى قدرة الاتحاد الأوروبي بلعب دور المنافس للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، من خلال دراسة طبيعة العلاقات بينهما، وعبر الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما هي عوامل قوة الاتحاد الأوروبي؟ وما هي مظاهر الضعف فيه؟
٢. كيف تواجه الولايات المتحدة المنافس الأوروبي؟
٣. هل ستكون أوروبا منافساً للولايات المتحدة أم مشاركاً لها في القرن الحادي والعشرين؟

تتأتى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال جملة عوامل أهمها[1]:

١. لم تترك أمريكا أوروبا وحدها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي خرجت منها مدمرة، بل سارعت إلى مساعدتها عبر مشروع مارشال ١٩٤٧.
٢. تجمع الولايات المتحدة بأوروبا أنظمة سياسية واقتصادية متقاربة، وعنصر ديني واحد، دون أن ننسى أن الولايات المتحدة كانت مستعمرات بريطانية.
٣. وهناك العنصر المعنوي السائد لدى الأوروبيين أن أمريكا هي التي حررتهم من العدو وساعدتهم على بناء أنفسهم.

غير أن ما وصلت إليه أوروبا اليوم من خلال الاتحاد الأوروبي، والذي تحاول من خلاله إتباع سياسات من شانها استرجاع عهد القوة الأوروبية القديم والذي كانت فيه العلاقات الدولية علاقات أوروبية بالأساس. فهدف الاتحاد الأوروبي هو تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وصولاً للوحدة الأوروبية الكبرى. وفي هذا الإطار تندرج العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من جهة قوة تفرض سيطرتها المادية والمعنوية متمثلة بأمريكا، ومن جهة أخرى قوة تحاول أن تجد لها مكاناً في علاقات دولية تحكمها القوة، متمثلة بالاتحاد الأوروبي[2].

عوامل القوة في الاتحاد الأوروبي:

منذ نهاية الحرب الباردة يبذل الاتحاد الأوروبي جهده لبناء أوروبا قوية تلتزم بتحويل نفسها إلى موقع الفاعل في الأحداث، واليوم تعد أوروبا من القوى المتميزة في النظام العالمي، وتبدو مظاهر القوة الأوروبية في عدة جوانب.

ففي الجانب المكاني والسكاني، يمتد الاتحاد الأوروبي على رقعة جغرافية تساوي ٢,٢٥٥,٩٦١ كم مربع، ويوفر هذا الامتداد الجغرافي الواسع الحصول على الموارد الأولية، التي تقترب من حيث الكم والنوع من الموارد الأمريكية، وتتجاوز مثيلاتها اليابانية والصينية على نحو مضاعف. لذلك ساهم الامتداد الجغرافي للاتحاد الأوروبي في تفوقه السكاني على الولايات المتحدة، خصوصاً بعد أن انضمت إليه عشرة دول شرق أوروبية عام ٢٠٠٤، مما جعله يشكل ثاني قوة سكانية في العالم بعد الصين. والتأثير السكاني لا ينحصر في الكم، وإنما في النوع من ناحية درجة الاهتمام الرسمي أو الخاص بالتعليم، حيث تتميز دول

[1] عبد المجيد العبدلي: قانون العلاقات الدولية. نوفمبر ٢٠٠٠، ص٥٨٢.
[2] المرجع نفسه، ص٥٨٥.

الاتحاد الأوروبي بارتفاع نسبة المتعلمين فيها والتي تقدر بحوالي ٩٧,٦٠%، وبذلك فإن الوضع الجغرافي والسكاني للاتحاد الأوروبي قد ساهم في إبراز أهمية وقوة الاتحاد الأوروبي[١].

أما في الجانب الاقتصادي، يعد التكتل الاقتصادي الأوروبي من أكبر القوى الاقتصادية العالمية، فعلى صعيد تراكم رأس المال العالمي ارتفعت نسبة أوروبا من ١,٢ إلى١٥ تريليون دولار بين ١٩٧٤-١٩٩٠، بينما تراجعت حصة أمريكا الشمالية من ٥٨% إلى ٣٧,٥% لمصلحة حوض الباسفيكي وأوربا. كذلك صعدت أوروبا تحت عنوان الاقتصاد الغالب لألمانيا، التي احتلت موقع المصدر العالمي الأول خلال عام ١٩٩٠[٢]. وبلغ مجمل الناتج القومي الإجمالي لأوروبا عام ١٩٨٨، ٦,٥ تريليون دولار، بما يساوي ٢٨% من الناتج القومي الإجمالي العالمي بعد الولايات المتحدة واليابان، وبلغت هذه القيمة عام ١٩٩٩، ٨,٥ تريليون دولار بما يساوي ٣١% من الناتج العالمي. ومن بين عشرة دول تجارية في العالم تشكل دول الاتحاد الأوروبي سبعاً منها، فالاتحاد الأوروبي يحتكر ٢٠% من التجارة الدولية مقارنة مع ١٦,٨% للولايات المتحدة، و٩,٦% لليابان، و٥٣,٦% لبقية دول العالم[٣].

وقد نجحت عدد من دول المجموعة الأوروبية، وخاصة ألمانيا، في التفوق على الولايات المتحدة فيما يتعلق بنسبة نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٩٣ في ألمانيا ٢,٨% في حين تقاربت هذه النسبة في فرنسا بما يوازي الولايات المتحدة، إذ بلغت هذه النسبة في هذين البلدين، فرنسا وأمريكا، على التوالي ٢,٥% و ٢,٢%[٤].

أما في مجال المنظمات الدولية، نجد أن الاتحاد الأوروبي يحظى بمكانة كبيرة وله يد فاعلة. ففي مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى يحظى الاتحاد الأوروبي بأربعة مقاعد وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وفي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (نادي الأغنياء) يشغل الاتحاد الأوروبي خمسة عشر مقعداً من مقاعده الخمسة والعشرين. وفي حلف الناتو، الذي يبلغ أعضاؤه تسعة عشر عضواً، تحتل أوروبا خمسة عشر مقعداً، منها ثلاثة عشر من دول أوروبا الغربية، وفي مجلس الأمن يتمتع الاتحاد الأوروبي بمقعدين من مقاعده الخمسة الدائمة العضوية والتي لها حق الفيتو هما فرنسا وبريطانيا[٥].

---

[١] ميشال نوفل: "عالم جديد متعدد الأقطاب"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد(٧٠)، آذار ١٩٩٨، ص٦.
[٢] المرجع نفسه، ص٥.
[٣] كريستوفر هيل: "السياسة الخارجية الأوروبية معسكر قوة أم نموذج مدني أم حالة إخفاق؟"، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، العدد (١)، شتاء ١٩٨٧- ١٩٨٨، ص٦٧.
[٤] هدى ميتكس: "النظام العالمي الجديد والواقع العربي"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد (٨٩)، آذار/ مارس ١٩٩٧، ص٤٠.
[٥] النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. عبر الانترنت www.siyassa.org

عوامل الضعف في الاتحاد الأوروبي:

رغم ما تملكه أوربا من عوامل القوة، إلاّ أن هناك جملة محددات لهذه القوة وصفها (بول كنيدي) أهمها[1]:

١. إن المجموعة الأوروبية من بين جميع القوى الدولية المؤهلة لتكون قطباً دولياً لا تشكل دولة ذات سيادة، وهي مشكلة تواجه المجموعة الأوروبية في تحركها نحو القرن الحادي والعشرين، وذلك لاختلاف السياسات بين دول المجموعة، رغم وجود التنسيق السياسي بينها.

٢. ورغم أن المجموعة الأوروبية لديها من الحجم والثروة ما يؤهلها لشغل مكانة قوى كبرى، إلاّ أن فاعليتها الحقيقية في العالم تبدو أقل مما تشير إليه قواها الاقتصادية.

هذه المحددات تتعارض مع ما حققته أوروبا من ناحية التكامل الاقتصادي، صحيح أن هذه النقاط لا تزال تمثل الأولويات المطروحة على قادة الاتحاد الأوروبي، ولكن الصحيح أيضاً أن هناك عاملين يخففان من حدة هذه المحددات، الأول يتمثل بانتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من تركز للقوة، وما كان ينتج عنها من تداعيات على القارة الأوروبية، بحيث جعلت غربها في مواجهة شرقها. والثاني ثورة المعلومات وما أدخلته من عنصر جديد في قياس القوة، حيث لم تعد مقاييس القوة تقتصر على العوامل ا لاقتصادية والعسكرية فقط، وإنما صارت هذه المقاييس تتكيف تبعاً للمقاييس الجديدة وهي مدى الإسهام في ثورة المعلومات بما تعنيه من نمط مختلف لصناعة الثروة ولحيازة القوة ولامتلاك التأثير في آن واحد.

وسواء على أوروبا أن تمكنت أو تعثرت في التخلص من آثار الحرب الباردة وذيول الماضي، وسواء تمكنت من ولوج القوة أو الضعف إلى عصر المعلومات وبناء المستقبل، فإنها في كل الأحوال تبدو قادرة على التطور رغم ما تعج به من خلافات[2].

ولا شك أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق أوروبا الكبرى الموحدة، وإن الولايات المتحدة تشجع على قيام التوحد الأوروبي، كون مصلحتها تقتضي ذلك لاعتبارات عديدة منها:

---

[1] **بول كنيدي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة غازي مسعود، دار الشروق، عمان، ط١، ١٩٩٣، ص٣٧٤.**

[2] **أنور الهواري: "الاتحاد الأوروبي تساؤلات عربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٧٥.**

١. أن هذا التكامل والتوحد الذي تريده أمريكا لأوروبا قد عبرت عنه منذ عام ١٩٤٧ من خلال مشروع "مارشال"، وهذا ما أكده (جيمس بيكر)، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، عام ١٩٨٩ بقوله: "إن الولايات المتحدة تؤيد هذا الهدف اليوم بالحماس نفسه الذي كانت عليه منذ ٤٠ سنة مضت"[١].

٢. إنه يوفر سوق متسعة للمنتجات الأمريكية التي أصبحت تلاقي كساداً في الداخل ومزاحمة يابانية. حيث يبلغ الإجمالي التجاري بين أمريكا والاتحاد الأوروبي ما يقارب ١٥٠ مليار دولار، وتصل نسبة الصادرات الأمريكية إلى ٢٥% والواردات إلى ٢٠%، واستطاعت أمريكا منذ قيام مجموعة أمريكا الشمالية (النافتا) أن تدعم قوتها الاقتصادية على حساب الاتحاد الأوروبي[٢].

والحقيقة أن الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي تجد أساسها في اتفاقية واشنطن ١٩٤٩، والتي أنشأت حلف شمال الأطلسي، رغم كون هذه الاتفاقية لا تمت للاقتصاد بشيء، غير أنها أعطت لأمريكا قوة سياسية وعسكرية وظفتها لغايات اقتصادية. فمن خلال مؤسسات هذه المنظمة العسكرية والتي تقودها الولايات المتحدة، أصبحت معظم دول الاتحاد الأوروبي قواعد عسكرية أمريكية (إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ألمانيا، بريطانيا). وتجسدت الهيمنة الأمريكية في مناسبات عديدة منذ عام ١٩٩١ وحتى وقتنا الحاضر، ابتداءً من حرب الخليج الثانية ١٩٩١ حيث حضت السياسة الأمريكية بمساندة ودعم بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، بلجيكا، ألمانيا، ومشاركة دول الاتحاد الأوروبي في عملية (عاصفة الصحراء) عسكرياً ومالياً. وكذلك عام ١٩٩٢ أثناء الحرب البوسنية وعام ١٩٩٩ خلال حرب الكوسوفو.

ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي الذي يهدف الوصول إلى أوروبا الموحدة يواجه العديد من العقبات من قبل بعض الدول الأوروبية ذاتها. فعلى سبيل المثال إن التصديق على معاهدة (ماستريخت) والتي تم التوقيع عليها عام ١٩٩٢، عرف بعض البطء أو التردد بل والرفض أيضاً.

فالمعاهدة بالإضافة إلى تطلبها إحلال الوحدة النقدية الأوروبية محل العملات الوطنية، فإنها تتطلب أيضاً منح مواطني المجموعة الأوروبية المقيمين في دول أوروبية أخرى غير دولهم حق الانتخاب والترشيح للانتخابات البلدية. كما تمنح البنك الأوروبي الموحد العديد من السلطات التي تعد من

[١] عبد المجيد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص٥٨٦.
[٢] المرجع نفسه، ص٥٨٦.

اختصاص البنوك الوطنية، علاوة على نقل بعض السلطات إلى البرلمان الأوروبي، بما يتخطى السلطات التقليدية للبرلمان الذي يجسد المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الدولة[١].

وهذا ما يفسر تفضيل بعض الدول لعدم التورط في إجراء استفتاء بشأن التصديق على المعاهدة، واكتفت على التأييد النيابي أو البرلماني كون هذا التأييد يعكس رأي الجماهير بطريقة غير مباشرة. وهذا ما فعلته ألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإيطاليا وأسبانيا واليونان ثم بريطانيا عام ١٩٩٣. أما الدول التي لجأت إلى الاستفتاء الشعبي فقد كان القبول بأغلبية ساحقة في أيرلندا، وبنسبة ضئيلة جداً في فرنسا والرفض كما حدث في الدنمارك[٢].

ومن العقبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، التباين في السياسة الخارجية لدول الاتحاد. ولهذا فإن العديد من الدراسات تؤكد أن قضية السيادة الوطنية تمثل أهم العقبات أمام الاتحاد الأوروبي، فبالرغم من أن معاهدة (ماستريخت) تدعو إلى بناء سياسة خارجية موحدة لدول الاتحاد، إلاّ أن دراسة السياسة الخارجية لدول الاتحاد توضح إصرار كل دولة أوروبية على حماية سيادتها الوطنية[٣]. فأوروبا تفتقر اليوم إلى سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة، وهي بذلك تفقد ركناً وحدوياً مهماً والذي يمنحها الثقل الذي تتطلع إليه. وهذا ما دفع (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق إلى القول متهكماً: "في كل مرة أسمع فيها حديثاً عن أوروبا، أتساءل: ترى بمن أتصل؟"[٤]. وذلك لكون ردود الأفعال الأوروبية حول الأحداث والقضايا العالمية، اتسمت بالفردية، بينما المتوقع بأن تعبر أوروبا عن مواقفها بصورة جماعية تجاه هذه الأحداث والقضايا العالمية. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي لم يحصل بعد على أن تكون له كلمة موحدة تعبر عما لديه من ثقل على الساحة الدولية[٥].

وقد برز التباين على مستوى السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء تجاه أكثر من قضية لعل أبرزها الأزمة اليوغسلافية وما تبعها من أزمات في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا، وهي الأزمات التي أوضحت عدم قدرة دول الاتحاد الأوروبي على حل النزاعات الأوروبية بعيداً عن الولايات المتحدة وحلف

---

[١] عبد الفتاح الجبالي: "أوروبا وإشكاليات الوحدة النقدية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٠٩)، يوليو ١٩٩٢، ص٣٢١- ٣٢٦.

[٢] نبيه الأصفهاني: "معاهدة ماستريخي بين التوقيع والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١١١)، يناير ١٩٩٣، ص١١٠- ١١٦.

[٣] محمد سعد أبو عامود: "البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٧٦.

[٤] سعد اللاوندي: أمريكا- أوروبا العولمة والعولمة المضادة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٢٨.

[٥] نبيه الأصفهاني: "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٤٨)، أبريل ٢٠٠٢، ص١٣٤.

شمال الأطلسي، وأكدت عجز أوروبا، بوضعها الراهن، عن حفظ الأمن والسلام في عقر دارها[١]. فالاتحاد الأوروبي العملاق الاقتصادي والمالي الذي تشكل على مدى نصف قرن، لم يحصل بعد على مكانته الدولية التي يحلم بها طالما افتقد إلى سياسة خارجية موحدة تمنحه القدرة على التحرك السياسي بفاعلية على الساحة الدولية، وبذلك فإنه وإن كان عملاقاً اقتصادياً ومالياً إلاّ أنه قزم سياسي[٢].

وهناك تباين أوروبي بصدد السياسة الدفاعية لدول الاتحاد، حيث ترى فرنسا ضرورة اعتماد أوروبا على نفسها في تحقيق أمنها، وهو ما يعطي لفرنسا وزناً استراتيجياً مهماً نتيجة لتوفر القدرات النووية لديها، بينما ترى بريطانيا ضرورة التنسيق مع الناتو[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن السعي الأوروبي نحو صياغة سياسية خارجية وأمنية مشتركة، قد شهد تطوراً مهماً بالتحول الإيجابي في الموقف البريطاني تجاه وجود دور مستقل للاتحاد الأوروبي. وكان انعقاد القمة "الفرنسية- الإنجليزية" الحادي والعشرون في الرابع من ديسمبر ١٩٩٨، وإعلانها المشترك حول دعم التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمن الجماعي تأكيداً لتحول بريطانيا من كونها عنصر إعاقة لتصبح عامل دفع لها، إذ طالب الإعلان بضرورة امتلاك الاتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل، المستند إلى قوات عسكرية فاعلة، والقدرة على اتخاذ القرار باستخدامها بهدف الاستجابة للأزمات الدولية. غير أن (توني بلير) ذكر عام ١٩٩٩ أن التعاون العسكري في إطار الاتحاد الأوروبي يجب أن لا يكون أبداً بديلاً ينافس الناتو[٤].

مع ذلك يبقى الخلاف الألماني- الفرنسي ذو شأن فيما يتعلق بسياسة توسيع نطاق الاتحاد، إذ ترى ألمانيا ضرورة تحقيق وحدة كل أوروبا، بحيث تشمل دول وسط وشرق أوروبا. بينما ترى فرنسا إعطاء الأولوية لتعميق روابط الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط. ويرجع سبب الخلاف إلى أن توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه وسط وشرق أوروبا سيعتمد بالأساس على القوة الاقتصادية الألمانية، الأمر الذي سيعطيها وزناً سياسياً أقوى من فرنسا في نطاق توازن القوى الأوروبية، في حين أن روابط فرنسا بدول جنوب المتوسط يمكن أن تدعم من عناصر قوتها أوروبياً[٥].

---

[١] صلاح سالم زرنوقة: "توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي الواقع والتوقعات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٨٢.

[٢] نبيه الأصفهاني: "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC"، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

[٣] محمد سعد أبو عامود: البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

[٤] مالك عوني: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.. آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٩١.

[٥] محمد سعد أبو عامود: "البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبات يثيرها الطموح الألماني والحذر الفرنسي. فطموحات الاندماج الأوروبي تصطدم بمقاومة وحذر الدول الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يلقي بضلاله على المستقبل الأوروبي لاسيما وأن المخاوف لا زالت قائمة تجاه ألمانيا من العودة إلى ميزان القوى الذي كان سائداً على المسرح الأوروبي قبل الحرب العالمية الثانية، وما يترتب على ذلك من تحالفات جديدة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن ازدياد القوة الاقتصادية الألمانية وإعادة توجيه أولوياتها نحو البناء الداخلي، ونحو محيطها التقليدي في أوروبا الوسطى، قد يطيح بالمحور الألماني- الفرنسي ويرسم محاور جديدة في القارة الأوروبية(*). فألمانيا الموحدة زادت قوتها بعد نهاية الحرب الباردة وضمها لألمانيا الشرقية، وإمساكها بورقة عضوية بلدان وسط وشرق أوروبا، والتي انتمت مؤخراً للاتحاد الأوروبي، والتي تعد العمق الاستراتيجي لألمانيا، ولذلك فإن فرنسا تحاول استقطاب دول جنوب وشرق المتوسط لمواجهة ألمانيا، من خلال إبدائها اهتماماً أكبر بدول جنوب وشرق المتوسط لمعادلة الكفة الألمانية في وسط وشرق القارة الأوروبية[1]. وفي كل الأحوال فإن توسع الاتحاد الأوروبي عن طريق ضم دول شرق أوروبا، وزيادة التعاون مع دول جنوب المتوسط، وهو ما يعرف بعملية برشلونة، سيكون وسيلة لزيادة ثقل أوروبا السياسي على الصعيد العالمي.

ومع كل ما تقدم فقد تمكنت أوروبا من تحقيق إنجازات غير مسبوقة على المستوى التجاري والاقتصادي، توجتها بعملة واحدة (اليورو) باتت منافساً جدياً للدولار الأمريكي كعملة دولية. كما أرست دعائم لإقامة أوروبا الموحدة في سبيل ترسيخ الاتحاد الأوروبي، وإقامة دستور أوروبي موحد، وإيجاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة وهو ما اتفق عليه في معاهدة (سان مالو) ١٩٩٨[2]. ويمكن القول أن أوروبا اليوم هي ليست أوروبا الأمس، فهي تسعى لترسيخ وجودها الدولي من أجل المحافظة على المصالح الحيوية.

(*)إن التفاهم الفرنسي- الألماني كان أساس المشروع الأوروبي منذ بدايته، حيث قام على التفاهم بين الجنرال ديغول والمستشار الألماني اديناور في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، غير إن استمرار المحور الفرنسي- الألماني تثور حوله الشكوك بعد ما توحدت ألمانيا واتسعت دائرة نفوذها.

[1] عبد الواحد الناصر: النظام العالمي الجديد.. الخصائص والمشكلات الهيكلية. دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ١٩٩٦، ص٥٦.

[2] غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (١١١)، صيف ٢٠٠٣، ص١١٨.

فمنذ انتهاء الحرب الباردة أخذت مشاعر الأوروبيين تتنامى نحو قدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة، وتصور بعض الساسة الأوروبيين أن أوروبا قد حانت فرصتها[١]، مما جعل الاتحاد الأوروبي يشكل تحدياً ومنافساً كبيراً للولايات المتحدة يستدعي منها مواجهته. رغم كون العلاقات الأمريكية- الأوروبية، بكل القياسات، من أهم العلاقات الثنائية في العالم، ورغم أن هذه العلاقات تبدو دائماً في حالة تجانس، إلاّ أنها في الحقيقة في حالة خلاف[٢].

فقد ظلت الشراكة الأطلسية بالنسبة للولايات المتحدة الدعامة الأساسية للنظام الدولي، وطورت دول شمال الأطلسي شبكة من العلاقات لتأكيد مصير سياسي مشترك، وحدثت في السنوات الأخيرة خلافات اقتصادية بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين، وبدأت العلاقات الأمريكية- الأوروبية تنحرف عن مسارها الذي التزمته عقود طويلة ولعل من أهم أسباب ذلك زوال الخطر السوفيتي وقيام الوحدة الألمانية، وتنامي الهوية الأوروبية، واستعداد أوروبا لإنشاء قوة عسكرية مستقلة عن قوة حلف الأطلسي، وتنامي التقارب الألماني مع روسيا ومحاولة ألمانيا لعب دور أكثر فاعلية في أوروبا والسياسة العالمية، وربما تجذب ألمانيا معها أوروبا نحو تقارب أكثر مع روسيا التي تحاول أن تستعيد دورها وحضورها في الساحة الدولية[٣].

كيف تواجه الولايات المتحدة المنافس الأوروبي؟

لا شك أن الاتحاد الأوروبي بات يشكل خصماً للولايات المتحدة، ولكنه خصم من نوع جديد، إنه شريك خصم[٤]. فالتحدي الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة يتمثل في[٥]:

١. عدم استقرار ما اعتقد أنه هيمنة وقيادة أمريكيين للنظام العالمي الجديد. إذ لم تعد تتمتع الولايات المتحدة بالقدرة المطلقة أو الأكبر فيما يتعلق بامتلاك أدوات القوة الجديدة. فالولايات المتحدة تواجه تنافساً متزايداً من قبل حلفائها الأوروبيين، بل إن، حيز الاختلاف والتباين أخذ بالاتساع بين طرفي التحالف الأطلسي.

---

[١] كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي. أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، طرابلس، ٢٠٠٣، ص١٩٣.

[٢] النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. مرجع سبق ذكره، ص٥.

[٣] هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين. ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص٧٤.

[٤] كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية ١٨٢٤- ١٩٨٩. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، ٢٠٠٠، ص١٤٩.

[٥] مالك عوني: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص٩١.

٢. بروز اختلاف في إدراك التهديدات التي أصبحت ذات طبيعة اجتماعية- إثنية ولم تعد ذات طبيعة سياسية- عسكرية كما كانت تطرح في ظل القطبية الثنائية.

وإزاء ذلك تعمل الولايات المتحدة في سياساتها على أن تكون أقوى بكثير من الدول الرئيسة الأخرى إلى حد يجعل اختفاء المنافسة بينها وبين القوى العظمى الأخرى. ولهذا تهدف تلك السياسات إلى الحؤول دون ظهور منافسين لها سواء في أوروبا أو آسيا.

وفي هذا الشأن تركز الولايات المتحدة على (القوة) بمفهومها الواسع، حيث زادت من قدرتها بما يدفع الدول الأخرى للتخلي عن محاولة اللحاق بها. وذلك بما حققته من متطلبات تكنولوجية في هذا الجانب، بما لا يجعل أي دولة أو ائتلاف من دول يتمكن من تحديها[١]، فهي لا ترغب أن ترى وجود قوة تنافس قوتها في زعامة العالم تقيد من مجال نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. لأن القبول بواقع كهذا يعني الدخول في تعارض مع كل تطلعاتها العالمية الحالية، والتي تفترض قيام قطبية أحادية أمريكية تقوم على أساس وجود قوة عظمى تشاركها قوة أخرى بدون نفوذ، بحيث لا يمكن لأي تجمع دولي مهما يملك من قوة منع ما يمكن أن تقوم به[٢].

ولهذا تعتمد الولايات المتحدة على الجانب العسكري والأمني في محاولة السيطرة على المنافسة الأوروبية لها. وتتخذ من حلف شمال الأطلسي وسياساته الأمنية مجالاً للسيطرة على أوروبا، ومنع ظهورها كقوة منافسة للسياسة الأمريكية ومصالحها، سواء داخل أوروبا أو خارجها.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية رضي الأوروبيون بالحماية الأمريكية، ما عدا فرنسا، المتمثلة بتواجد (٣١٢) ألف جندي أمريكي وبمظلة نووية أمريكية رادعة، وذلك للانصراف إلى إعمار ما هدمته الحرب، وبعد نهاية الحرب الباردة لم يتغير الوضع فما زالت القواعد الأمريكية منتشرة في أوروبا كجزء من حلف الأطلسي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة[٣].

غير أن التغيرات الجذرية التي حصلت في البيئة الدولية، والتطورات الاقتصادية في اقتصادات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، بانتهاء الحرب الباردة جعلت مسألة ديمومة حلف الأطلسي مثار جدل سياسي داخل الولايات المتحدة وكذلك في فرنسا وألمانيا[٤].

---

[١] ج. جون أكنبري: "طموح أمريكا الإمبريالي"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد(١١٠)، ربيع ٢٠٠٣، ص٢٤.
[٢] سويم العزي: "الاستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (١١٠)، ربيع ٢٠٠٣، ص٤١.
[٣] غسان العزي: سياسة القوة. مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٧٧.
[٤] كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

واستطاعت الولايات المتحدة إقناع الدول الأوروبية بأهمية الإبقاء على الحلف بوصفه الركيزة الأساسية للاستراتيجية الغربية، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة الإبقاء على ريادتها العسكرية لدول أوروبا فضلاً عما يتيحه الحلف لها من إمكانية التدخل والتأثير في السياسات العسكرية والأمنية للدول الأوروبية. كما عملت على تفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية، إقناعاً للدول الأوروبية بأهمية الإبقاء عليه. أكثر من ذلك أيدت الولايات المتحدة توسيع عضوية حلف الأطلسي ليشمل بعض دول وسط وشرق أوروبا، لما يمثله هذا التوسع من امتداد لدائرة النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ الروسي المضمحل[١].

وفي الحقيقة إن فكرة توسيع الحلف هي فكرة أمريكية طرحت في أوائل عام ١٩٩٤، بإصدار الكونجرس قانون (المشاركة في الناتو)، وأعلن الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) في حملته الانتخابية عام ١٩٩٦ إن هدف بلاده هو إتمام عضوية المجموعة الأولى من الدول التي ستدعى لدخول الحلف عام ١٩٩٩، خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائه[٢]. وفي اجتماعات الحلف لم تتكلم أوروبا بصوت واحد[٣]، ولهذا فإن الولايات المتحدة هي التي حددت الدول التي ستنضم للحلف ودعت بولندا والمجر وتشيكيا للانضمام، في حين كان الموقف الفرنسي، الذي دعمته كندا وسبع دول أوروبية أخرى، يدعو إلى إضافة رومانيا وسلوفينيا للمرحلة الأولى، غير أن أمريكا تمسكت بموقفها وفرضته على قمة مدريد للحلف عام ١٩٩٧[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع حلف الأطلسي قابله توسيع الاتحاد الأوروبي بضم دول أوروبا الشرقية، والملاحظ أن واشنطن هي التي ملكت كلمة الفصل سواء في توسيع الاتحاد الأوروبي أو في الأطلسي. فهي التي كانت تختار المرشحين الذين كانوا جزءً من المعسكر الشرقي المنحل، ومعظم هذه الدول صارت عضواً في الاتحاد الأوروبي رغم أن أطلسيتها تغلب على أوروبيتها، وهذا ما كشفت عنه في مساندتها لأمريكا في غزوها للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، حين أرسلت ثماني دول منها عريضة تعلن فيها دعمها المطلق لبوش في حملته ضد العراق[٥]، وسوف تبقى حليفة للولايات المتحدة لأمد بعيد على الأرجح، لذلك

[١] ممدوح محمود مصطفى: مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية. دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (١٧)، ١٩٩٧، ص٥١.
[٢] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٣.
[٣] غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق"، مرجع سبق ذكره، ص١٢٠.
[٤] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧. مرجع سبق ذكره، ص٤٧.
[٥] غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق". مرجع سبق ذكره، ص١٢٠.

فإن حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي سوف يعانيان الكثير من المصاعب إذا قررا يوماً التخلص من الهيمنة الأمريكية.

لذلك تراهن الولايات المتحدة على حلف الأطلسي لأنه يمكنها من التسيد، فالمبادرة العملية أو إبطالها تقع على الولايات المتحدة، والتدخل في البوسنة والهرسك خير مثال، لقد هيمنت أمريكا في الأطلسي فتحرك، وكانت قد هيمنت ضد فعل لا ترتضيه فلم يفعل الاتحاد الأوروبي ما يحسم الأمر هناك[١].

وهكذا فإن عملية الإبقاء على حلف الأطلسي وتوسيعه تساهم في تشكيل ملامح أساسية لهيكل النظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتؤدي إلى تدعيم قدرة الولايات المتحدة على التحكم في تفاعلات المرحلة بهدف تكريس سيطرة قوى كبرى رئيسة، مع تحجيم تأثير القوى الدولية الأخرى وبالأخص الاتحاد الأوروبي[٢]. أكثر من ذلك أصبحت الهيمنة مصلحة أمريكية أكثر مما هي دعوة سياسية، فمن دون حلف تهيمن عليه الولايات المتحدة سيكون مستقبل الأمن الأوروبي مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي، خاصة وقد ترابط هذا الأمن في ظل القطبية الثنائية الذي كان سائداً قبل انتهاء الحرب الباردة وجعل الأمن الأوروبي والأمن الأمريكي متداخلين[٣].

هل ستكون أوروبا منافساً للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين؟

تسعى أوروبا جاهدة لتحقيق نوع من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وبدأت القوى الأوروبية الكبرى، فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، التعاون الدفاعي في أوروبا الغربية، وكانت ألمانيا وفرنسا تحشدان المواقف الأوروبية لدعم للكيان الأمني الدفاعي عن أوروبا، فقد دعا رئيس وزراء فرنسا (الن جوبيه) عام ١٩٩٦ إلى إنشاء جيش أوروبي قوامه قوات بريطانية وفرنسية وألمانية وأسبانية وإيطالية، تحت إمرة اتحاد غرب أوروبا على أن يكون خاضعاً بدوره إلى صلاحيات الاتحاد الأوروبي[٤]. وقرر الاتحاد الأوروبي بالإجماع في اجتماعه في (كولون) ١٩٩٦ على إقامة اتحاد غرب أوروبا، دون أن يشمل الولايات المتحدة، داخل الاتحاد الأوروبي لكي يصبح الذراع العسكري للاتحاد الأوروبي، وعين (خافير سولانا) الأمين العام السابق

[١] **كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية ١٨٢٤- ١٩٨٩. مرجع سبق ذكره، ص١٤٩.**
[٢] **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧. مرجع سبق ذكره، ص٤٠.**
[٣] **كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص٤٩.**
[٤] **المرجع نفسه، ص١٩٣.**

لحلف شمال الأطلسي ومنسق الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والدفاعية، عام ١٩٩٩ كأمين عام لاتحاد غرب أوروبا[١]. وبذلك تم إحياء اتحاد غرب أوروبا بهدف جعله إطاراً للتعاون العسكري الاستراتيجي بين الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وصار هذا الاتحاد جزءً من مؤسسات الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية (ماستريخت) والمسؤول عن تنسيق السياسات الدفاعية[٢].

ثم إن أوروبا سعت لإنشاء قوة عسكرية موحدة للتدخل السريع لتكون جاهزة عام ٢٠٠٣. وقرر الاتحاد الأوروبي في مؤتمر (هلسنكي) ١٩٩٩ إنشاء هذه القوة تحت إمرة الاتحاد الأوروبي[٣]. غير أن الولايات المتحدة شجبت هذا التوجه وتصدت له، ولن تسمح له بالقيام إلاّ إذا كان ضمن هيكل الأطلسي العسكري. فأمريكا أصبحت طرفاً مقيداً لأي نزعة استقلالية أوروبية[٤]، ففي وسع الولايات المتحدة أن توكل إلى قوة أوروبية أو مجموعة منها دوراً أمنياً على أن يبقى ذلك في إطار توجيهات حلف الأطلسي[٥].

إن ما يحفز الولايات المتحدة على قبول السعي الأوروبي لتطوير الدفاع هي حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة، فواقعياً أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العظمى المنفردة، وهي الأقوى اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً من أي وقت مضى، لكن رغم كل القوة الأمريكية فإنها لا يمكنها عمل الكثير بمفردها، ولهذا فهي تحتاج في القرن الحادي والعشرين شريكاً عالمياً يستطيع العمل معها كقوة عالمية، وما زالت أوروبا هي أفضل مرشح[٦]. غير أن هذا الشريك يجب أن لا يكون مستقلاً عنها، وذلك تعارض، في كل الأحوال، قيام أي توجه عسكري أوروبي وتصر أن يبقى ذلك ضمن إطار حلف الأطلسي. وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة، وبالذات منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث جاء في التقرير السري الذي أعده وزير الدفاع الأمريكي عام ١٩٩٢، بشأن التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي حتى عام ٢٠٠٠، "إن من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، وإنما ينبغي العمل على أن يظل حلف الناتو هو الركيزة الأساسية للدفاع عن العالم الغربي وأمنه، فضلاً عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن تؤثر وأن تشارك في الشؤون الأمنية الأوروبية"[٧].

---

[١] النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. مرجع سبق ذكره، ص٤- ٥.
[٢] محمد السيد سعيد وأحمد إبراهيم محمود: "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي"، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٤.
[٣] هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟. مرجع سبق ذكره، ص٧٢.
[٤] كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية ١٨٢٤- ١٩٨٩. مرجع سبق ذكره، ص١٤٩.
[٥] المرجع نفسه، ص٢٥٥.
[٦] مالك عوني: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.. آفاق التكامل الأوروبي". مرجع سبق ذكره، ص٩٢.
[٧] ممدوح محمود مصطفى: مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية. مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

ولا شك أن هناك العديد من المنظمات التي تشترك فيها أوروبا، وهي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وحلف الأطلسي واتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن أدوار كل واحدة من هذه المنظمات تختلف عن الأخرى يبقى الدور المركزي لحلف الأطلسي.

وإن مسألة العلاقة بين حلف الأطلسي ومؤتمر التعاون الأوروبي واتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي أصبحت موضوع خلاف بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية. غير أن تصور العلاقة الأمريكية بين هذه المنظمات هو الراجح، وذلك بسبب الخلافات بين تصورات الدول الأوروبية، فالتصور الأمريكي يقضي بأن البيئة الأمنية الأوروبية لما بعد الحرب الباردة تقضي بتعزيز دور الأوروبيين في قضايا الدفاع، ولكن يجب أن يبقى ذلك الدور في إطار حلف الأطلسي، المظلة الأمريكية، ويلقى هذا التصور الدعم من بريطانيا وإيطاليا، وهذا من شأنه أن لا يتحول اتحاد غرب أوروبا إلى قوة أوروبية صرفة ويبقى حلف الأطلسي العنصر الرئيس للهوية الأوروبية ولا يترك المجال لأوروبا لتحقيق هوية مستقلة عن أمريكا[1].

علاوة على كل ما تقدم تسعى الولايات المتحدة إلى الحيلولة دون بروز أي قوة كبرى في أوروبا قد تكون منافسة مستقبلاً على الساحة الأوروبية والعالمية، وتعمل بكل الوسائل لمنع ظهور مثل هذه القوة، والنموذج الألماني يشكل مثالاً لذلك، فتحول ألمانيا إلى قوة اقتصادية كبرى تزامن مع سعيها لاستعادة دورها المؤثر في الشؤون الدولية، والذي حرمت منه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأخذت تطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن[2].

فقد أدركت ألمانيا إن فرصة التحرر من عقدة الدونية والتحجيم في الأطلسي وأوروبا قد حانت بعد انهيار الحرب الباردة. لذلك أعطت منذ مطلع التسعينات الأولوية في سياستها للقضايا الاقتصادية والداخلية، إدراكاً منها كونها لا تستطيع أن تتحرك في البيئة الأوروبية الجديدة دون قوة اقتصادية متينة والتي هي من المتطلبات الأساسية لأي دور ألماني جديد أوروبياً وعالمياً[3].

ولا شك أن أوروبا هي المجال الأول للولايات المتحدة حيث الحاجة الأمنية والاقتصادية والثقافية لتكون فيها ذات دور مهيمن. غير أن ألمانيا أخذت تنهض هي الأخرى في وسط وشرق أوروبا لتصبح قوة اقتصادية ومحركاً أساسياً لاقتصادات أوروبا والاتحاد الأوروبي، وهي بذلك تمثل الجسر بين غرب أوروبا وشرقها. ولكن ثمة هاجس من الدور الألماني في هذه المنطقة الجيواستراتيجية التي وقعت فيها حربان عالميتان بسبب اندفاع ألمانيا للانفراد والهيمنة عليها واتخاذها قاعدة للانطلاق إلى سياسة عالمية للهيمنة.

---

[1] كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص١٨٩- ١٩٠.
[2] عبد الواحد الناصر: النظام العالمي الجديد الخصائص والمشكلات الهيكلية. مرجع سبق ذكره، ص٤٩.
[3] كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص١٤٥.

ولن تتردد ألمانيا في الإفادة من علاقاتها الثنائية مع دول شرق أوروبا لتكون لصالح الهيمنة الألمانية، وليس أمام الدول الأساسية في الاتحاد الأوروبي سوى الاعتراف بمنزلة ألمانيا كطرف أول بين متكافئين. إلاّ أن روسيا التي ليس لها منزلة متكافئة مع حلف الأطلسي ستبقى هاجساً أمنياً لألمانيا ولأوروبا الشرقية، وكذلك ستنظر روسيا إلى نهوض ألمانيا وتوسعها في وسط وشرق أوروبا على أنه يستهدف تطويقها بين إقليمين أحدهما في شرق أوروبا تحت هيمنة ألمانيا، والثاني في شرق آسيا تحت هيمنة صينية في مجالها الثقافي، كوريا الشمالية وشمال فيتنام وتايوان وهونج كونج التي انضمت إليها عام ١٩٩٧، وهيمنة اليابان. وهذا الواقع الأمني يخدم الولايات المتحدة في أن تصبح المهيمن على المهيمنين في هذه الأقاليم، فهي القوة الوحيدة القادرة على تصحيح علاقة الهيمنة الإقليمية أو احتوائها بطوق هيمنة عالمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة[١].

وهناك عاملان أساسيان يفضيان إلى انتشار القوة والنفوذ الألماني إلى أوروبا الشرقية: أولهما أن روسيا وحدها أو الدول الأوروبية الشرقية لا تملك أسباب تحقيق التوازن مع أو ضد ألمانيا. وثانيهما أن تعطيل التوسع الألماني للهيمنة لا يمكن أن يأتي إلاّ بتبني قوة كبرى أو مجموعة قوى كبرى أوروبية وغير أوروبية[٢]. وعلى الرغم من احتواء الاتحاد الأوروبي لألمانيا الموحدة والانفتاح إلى شرق أوروبا واتفاقيات التعاون والشراكة مع روسيا، وانضمام مجموعة من دول شرق ووسط أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، إلاّ أنه يبقى التوسع الألماني مثار شكوك لكل الأطراف الأوروبية ولروسيا أيضاً. فألمانيا الموحدة ما تزال تمثل المحرك الاقتصادي الرئيس لأوروبا، وكذلك المعين الكامن للقوة الصناعية والتقنية والعسكرية. كما أن ألمانيا ما تزال غير واثقة، شأنها شأن الأوروبيين، هل ستكون على قمة أوروبا فتصبح أوروبا ألمانية، أم أن أوروبا ستحتوي ألمانيا وتصبح ألمانيا أوروبية، ومثل هذا الهاجس يسبب قلقاً أمنياً لجميع أوروبا ولروسيا. فإن تحرك ألمانيا إلى أي طرف أساسي في أوروبا لا يمكن أن يفهمه الآخرون على أنه ضمن سياسة أوروبية، ففي القضايا الكبرى ما تزال أوروبا من غير سياسة مشتركة للأمن والدفاع[٣].

ويعتقد (كيسنجر) أن ألمانيا لن تستطيع التوفيق بين التوسع من جهة، وبين تأمين أسباب الاستقرار على الصعيدين الأوروبي والعالمي من جهة أخرى. وأن الوضع الدولي الراهن لتوزيع القوى لا يؤمن إمكانية

[١] كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية ١٨٢٤- ١٩٨٩. مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣- ٢٠٤.
[٢] المرجع نفسه، ص٢٢٠.
[٣] المرجع نفسه، ص١٧٣.

الوقوف في وجه احتمال التوسع الألماني في أوروبا الشرقية إلاّ إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على قيادة العالم[1].

ومع ذلك فإن ألمانيا لم تشأ أن تتوسع في مجالها الحيوي، شرق ووسط أوروبا، بشكل منفرد، لأن ذلك يثير حفيظة فرنسا وروسيا، حيث ستعده فرنسا مسعىً ألمانياً لبسط الهيمنة على شرق ووسط أوروبا، وتعده روسيا توسعاً ألمانياً في مناطق الفراغ الأمني والذي سيكون رأس حربة للاقتراب من روسيا. ولهذا اختارت ألمانيا التحرك في نطاق التعددية من خلال توسيع الاتحاد الأوروبي وتوسيع حلف الأطلسي لضم دول شرق ووسط أوروبا، وبذلك تطمئن ألمانيا كل الأطراف التي قد ترى في تحركها المنفرد تجاه هذه الدول أمراً يبعث على الشكوك، كون ألمانيا تسعى إلى أن تصبح القوة الأوروبية وليس قوة في أوروبا، ومن خلال تحركها الأوروبي ستكون ألمانيا أوروبية النزعة. ولهذا كانت ألمانيا من أشد دعاة توسع الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي والتقت بذلك مع رغبة الولايات المتحدة[2]، ولم تعد تخشى بعد الآن ردود فعل فرنسا، التي كانت تصدر عنها في السنوات الأولى من إنشاء الأطلسي حيث كان الهم الفرنسي هو تحجيم ألمانيا وإبقاؤها تحت الرقابة، كما أن البريطانيين سوف لن يتعاطفوا مع الهواجس الفرنسية من احتمال نهوض ألمانيا قوة أوروبية طليقة، طالما أن الولايات المتحدة متصدرة في الأطلسي وتؤمن بان عليها التزامات تجاه أوروبا[3].

ومع ذلك يتوقع تنامي الاتجاه الألماني للتقارب مع روسيا ولعب دور أكثر فاعلية في أوروبا وفي السياسة العالمية، وقد تجذب ألمانيا معها أوروبا نحو التقارب مع روسيا التي تحاول استعادة حضورها[4]، وهذا ما تخشاه أمريكا. وفي نفس الوقت فإن توسع ألمانيا في وسط وشرق أوروبا يساعد الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة، وعليه فإن الولايات المتحدة يجب أن لا تعيق ألمانيا في هذا الإقليم. ويقدم (كيسنجر) مستويين للتعامل مع القوة الألمانية، فعلى المستوى العالمي يقترح إبقاء ألمانيا في حلف الأطلسي، وذلك لكون الوجود الأمريكي المباشر من جهة، واعتماد بقية أعضاء الحلف على الدور الأمريكي من جهة أخرى، يضعان ألمانيا في حدود الحلف وتمسكها بالالتزامات الأمنية. أما على المستوى الأوروبي فيقترح تأييد وتشجيع الاتحاد الأوروبي حيث ستكون فرنسا بمثابة القيد أو الهاجس السياسي على ألمانيا[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص٢٢٠.
[2] كاظم هاشم نعمة: حلف الأطلسي. مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.
[3] المرجع نفسه، ص١٤٩- ١٥٠.
[4] هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟. مرجع سبق ذكره، ص٧٣.
[5] كاظم هاشم نعمة: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية ١٨٢٤- ١٩٨٩. مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

وتعمل الولايات المتحدة في سياستها تجاه أوروبا إلى تقريب ألمانيا منها، وفي الوقت نفسه تحاول أن تجعل من ألمانيا هاجساً أمنياً لأوروبا. ففي عام ١٩٨٩ رفع الرئيس الأمريكي السابق (بوش الأب) ألمانيا إلى درجة شريك رئيس للولايات المتحدة، ورفع العلاقات بينهما إلى مصاف العلاقات الاستراتيجية. ولكي تستمر في وجودها العسكري في أوروبا وتوسع نطاق نفوذها في أوروبا الوسطى والشرقية، نشرت الولايات المتحدة نظرية التهديد الروسي، واختلقت عمداً فرضية إفشاء الأسرار وذلك من خلال كشف النقاب عن وثيقة سرية مفادها بأن وزارة الدفاع الأمريكية تعد ألمانيا مصدر خطورة محتملاً على دول أوروبا، في محاولة منها لزرع الفرقة بين دول أوروبا[١].

ونخلص إلى القول أن توجه السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تجعل أوروبا تدور في فلك الولايات المتحدة والوقوف ضد أي توجه استقلالي لأوروبا يجعل منها منافساً لأمريكا ويتعارض مع تطلعاتها للهيمنة العالمية. فهي تدرك أن أوروبا إذا ما حققت وحدتها واستقلالها ستكون كالشوكة في الجسد. وقد مكنها من تحقيق سياستها عجز أوروبا عن ترجمة استقلالها إزاء الولايات المتحدة بسبب تناقضاتها الداخلية، وخصوصاً المخاوف الأوروبية من الهيمنة الألمانية[٢]، وعدم رسمها لسياسة خارجية موحدة قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة، وعدم قدرتها على بناء قوة عسكرية أوروبية خالصة تخضع للقرار الأوروبي. وما لم يتم إعداد مشروع كبير لإيجاد قوة عسكرية أوروبية خالصة، ورسم سياسة خارجية موحدة ذات مصداقية في التحرك، ستظل أوروبا مجرد شريك يعول عليه بالنسبة للولايات المتحدة ولن تتطور إلى وجود متميز في إطار التحالف الغربي[٣]. ولا شك أن تواجد القوات الأمريكية المنتشرة في الساحة الأوروبية يحد من إمكانيات تحول أوروبا إلى قوة عالمية منافسة[٤].

---

[١] **النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة- روسيا- أوروبا الغربية. مرجع سبق ذكره، ص٣- ٤.**
[٢] **محمد السيد سعيد وأحمد إبراهيم: "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي". مرجع سبق ذكره، ص٤٤.**
[٣] **غسان العزي: "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق". مرجع سبق ذكره، ص١٢٠.**
[٤] **مصطفى علوي: "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٥٣)، يوليو ٢٠٠٣، ص٧٠.**